دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مفهوم إسرائيل لما تسميه الأمن القومي
المصدر:	شؤون فلسطينية
الناشر:	منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث
المؤلف الرئيسي:	شوفاني، إلياس
المجلد/العدد:	ع125
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1982
الشهر:	إبريل
الصفحات:	20 - 32
رقم MD:	627361
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأمن القومي ، إسرائيل ، الصراع العربي الإسرائيلي ، الاستيطان الإسرائيلي، الصهيونية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، السياسة الخارجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/627361

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

في مفهوم اسرائيل لما تسميه «الأمن القومي»

د. الياس شوفاني

إن وعياً سليماً لمفهوم اسرائيل لما تسميه «الأمن القومي» لا يستقيم إلّا إذا تم ربطه بطبيعة الكيان الصهيوني الاستيطانية والعدوانية. فهذا المفهوم، بطبيعة الحال، فريد من نوعه فرادة اسرائيل بين الكيانات السياسية القائمة في العالم أجمع. لكنه، على الأقل من زاوية نظر قيادة العمل الصهيوني، منسجم مع «الاستراتيجية العليا» للكيان الاستيطاني، الرامية إلى ترسيخ مبرر قيامه وبقائه. فالكيان الذي قام على هامش المشاريع الامبريالية الكبرى، إزاء الشرق الأوسط، كان لابد له أن يرتبط عضوياً بالمراكز التي وضعت تلك المشاريع. ولما أوكل إليه دور يلعبه في تجسيد تلك المشاريع، صار انجاز ذلك الدور يشكل، بطبيعة الحال، ركناً أساسياً في «الاستراتيجية العليا» لهذا الكيان؛ وبالتالي، في مبرر وجوده وبقائه. والكيان الذي قام على قاعدة «الفكرة الصهيونية»، يصبح تحقيقها على أرض الواقع، بالنسبة إليه، ركناً أساسياً آخر في استراتيجيته العليا. والفكرة الصهيونية انطلقت من وعي زائف لطبيعة «المسألة اليهودية»، يقوم على فهم قومي لها، وبالتالي، فقد طرحت الصهيونية «حلاً قومياً» لتلك المسألة، يقوم على قاعدة بناء «دولة قومية يهودية»، تتحقق بالاستيطان في فلسطين. وكان طبيعياً أن تخفق الصهيونية في حل المسألة اليهودية، كما هو واقع الحال اليوم؛ بل وأكثر من ذلك، فقد تسببت بخلق مسألتين مترابطتين، هما: الاسرائيلية والفلسطينية. والكيان الذي قام بالاستيطان الإجلائي يصبح تغييب أهل البلد الأصليين، وصولاً إلى تذويبهم، ركناً آخر من استراتيجيته العليا؛ كما يكون الصراع معهم، والعمل على ضرب حركتهم الوطنية وتصفية قضيتهم، جوهر أمن هذا الكيان الجاري. من هنا فرادة «أمن اسرائيل القومي»، بشقيه: الجاري والاستراتيجي، وبالتالي، مفهوم القيادة الصهيونية لأمن كيانها الاستيطاني. وعلى هذا الأساس تشكلت «العقيدة الأمنية» لدى القيادة الصهيونية، وبالتالي، المفهوم الخاص لـ«الأمن القومي» لدى المؤسسة الحاكمة في اسرائيل، وعمودها الفقري: الآلة العسكرية الصهيونية.

وعلى أرضية مثل هذه العقيدة الأمنية، يصبح أمن الكيان الصهيوني، في مفهوم قيادته، لا يتوقف على ما يحصل داخل رقعة استيطانه، أو عند حدود تلك الرقعة فحسب، وإنما يتعدى ذلك كثيراً ليضم ما يجري خلف تلك الحدود، وصولاً إلى العواصم العربية، خاصة في دول الطوق، حيث نشاط حركة، أو حركات جماهيرها. ومثل هذا «الأمن»، لا يستتب إلا إذا استطاعت اسرائيل، بفعل آلتها العسكرية أساساً، ومن ثم باستغلالها للتناقضات السياسية والاجتماعية القائمة في العالم العربي، التحكم بمسار حركة الجماهير العربية وضبط نشاطها. وعلى هذا الأساس، تصبح مقولة «أمن اسرائيل يمر في عواصم الدول العربية» واضحة تماماً. ولكن بالمقابل، فإن مثل هذا المفهوم للأمن القومي ينطوي على متحارجات ومفارقات، إذ أنه ينطلق، أصلاً، من ضرورة تأمين القاعدة المادية لآلة العدوان، والدأب على مواصلة الوقوف في وجه حركة جماهير المنطقة، مهما اتسعت رقعة المواجهة، مما يجعل هذا الأمن غير ذي نهاية، وبالتالي، متناقضاً مع ذاته.

وتمشياً مع الطبيعة المزدوجة: الاستيطانية والعدوانية، للكيان الصهيوني؛ فإن لآلته العسكرية دوراً مزدوجاً موازياً. فمن جهة، تقوم تلك الآلة، ومنذ البداية، بتأمين القاعدة لبناء المشروع الصهيوني، سواء في شقه الاستيطاني أم العدواني. ومن جهة، تنخرط تلك الآلة في استراتيجية تجسيد المشروع الامبريالي العام في المنطقة، بما ينطوي عليه ذلك من عمل عسكري يمهد لبسط الهيمنة الامبريالية عليها. وهكذا تصبح تلك الآلة القاسم المشترك الذي يلتقي عليه شقا المشروع الصهيوني: اليهودي الذاتي، المتمثل في بناء «الدولة اليهودية»؛ والامبريالي، المتمثل في العدوان على حركة الجماهير العربية، من أجل تفتيتها واضعافها، وبالتالي، احباطها والحؤول دون تحقيقها لأهدافها. وعلى صعيد الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، لا ينحصر دور الآلة العسكرية الاسرائيلية في حماية الرقعة الجغرافية التي يتم تهويدها باستيطانها؛ وإنما يتعدى ذلك إلى توسيع تلك الرقعة بالاحتلال، ومن ثم الاسهام في عملية تهويد المناطق المحتلة واستيطانها. أما على الصعيد الامبريالي، فإن دور هذه الآلة يتعدى حدود فلسطين ومواجهة الجيوش العربية لدول الطوق، ويذهب إلى حد ضرب القاعدة المادية لتطور شعوب المنطقة ونموها، بحيث يحول دون امتلاكها لزمام أمورها وتقرير مصيرها بنفسها، فتبقى راضخة لإملاءات المخططات الامبريالية.

ونظراً لالتقاء مصلحة الشريكين في المشروع الصهيوني: الحركة الصهيونية والمراكز الامبريالية، على ضرورة بناء الآلة العسكرية وتطويرها بحيث تستطيع القيام بالدور الهام الموكل إليها، سواء لناحية الاستيطان أم العدوان، فقد حرصا على توفير كل وسائل القوة لها، ورفدها بكل مستلزمات العدوان. وهكذا كلا الشريكان تلك الآلة بعناية خاصة، انعكست في تناميها ونضوجها، بشكل لا يتوازى مع بقية مؤسسات الكيان الصهيوني. ونظرة سريعة إلى هذا الكيان تبرز المكانة الخاصة التي تحتلها الآلة العسكرية فيه، فيبدو، للوهلة الأولى، دولة قيد الإنشاء، لم تستكمل بعد، تقوم على هامش ثكنة عسكرية. وكان طبيعياً أنه كلما تعاظمت قوة تلك الآلة، وازدادت نجاعة فاعليتها، كلما توطد ارتباطها بالمركز الامبريالي، الذي يلعب دور «البلد الأم»، بالنسبة إلى الكيان الصهيوني، ومن ثمَّ تفرغت أكثر فأكثر لأداء مهمتها العدوانية خارج حدود رقعة استيطانها في

فلسطين المحتلة، لتشمل المنطقة بأسرها، إلى حد الانصراف العام لخدمة المصالح المباشرة للشريك الأكبر في المشروع الصهيوني، وهو اليوم الولايات المتحدة الأميركية.

يتضح من هذا الكلام أنه، في العقيدة الأمنية الاسرائيلية، يمكن التمييز بين نوعين من الأمن، يرتبط أحدهما بالآخر جدلياً، ولكنهما لايستويان في الأهمية، وبالتالي، في معالجة الموضوع، وهما:

(أ) الأمن الجاري، وهو يتعلق بالعمل اليومي للآلة العسكرية الاسرائيلية في إطار الصراع الدائر في المنطقة، مع كل مايترتب عليه من اعداد وتنفيذ، وهو ليس موضوع هذه المقالة تحديداً.

(ب) الأمن الاستراتيجي، أي الأمن على صعيد الاستراتيجية العليا للكيان الصهيوني، وهو المتعلق بترسيخ وجود ذلك الكيان، وتثبيت مبرر ذلك الوجود.

أمن اسرائيل الاستراتيجي يتوقف على انجاز المشروع الصهيوني

على صعيد الاستراتيجية العليا، ترى القيادة الصهيونية أن «أمن اسرائيل القومي» يعتمد، في محصلة الأمر، على نجاحها في انجاز مشروعها الاستيطاني، الذي لم يستكمل بعد، ولايزال قيد الانشاء. ومعلوم أن لهذا المشروع شقين:

(أ) يهودي، يرمي إلى حل «المسألة اليهودية» حلاً قومياً، أي بإقامة دولة يهودية تكون باليهود، ولليهود، ومن اليهود. وذلك نظراً لأن الصهيونية اعتبرت «المسألة اليهودية» مسألة قومية، فطرحت لها حلاً قومياً، يتمثل في اقامة اسرائيل، عبر الهجرة والاستيطان في فلسطين، وبالتالي، تهويد هذا البلد، أرضاً وشعباً وسوقاً.

(ب) امبريالي، منطلق من الشراكة غير المتكافئة مع المراكز الامبريالية في بناء المشروع الصهيوني، وبالتالي، الدور الذي تلعبه اسرائيل على صعيد المنطقة، خدمة للمصالح الامبريالية فيها، وضد حركة جماهيرها الطامحة إلى الاستقلال والوحدة والتطور الاجتماعي.

وكما تربط شقّيّ المشروع الاستيطاني الصهيوني علاقة جدلية، هكذا العلاقة بين أمن الشقين على الصعيد الاستراتيجي. وهذه الجدلية التي تحكم العلاقة بين شقّيّ المشروع الواحد إياه، هي نفسها التي تحكم العلاقة بين النضالين: الوطني الفلسطيني والقومي العربي، في اطار الصراع الواحد إياه.

وطبيعي أن يكون أمن الكيان في جانبه اليهودي يتوقف على استطاعته استكمال بنائه الذاتي، في ذلك الشق من المشروع الصهيوني، وهذا يستلزم:

١ ــ خلق إجماع يهودي حول الفكرة الصهيونية، وبالتالي، استمرار التفاف اليهود حول المشروع الصهيوني؛ ومن ثمَّ، الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها، وصولاً إلى تهويدها الكامل، وتجسيد الفكرة على أرض الواقع، مع كل مايترتب على ذلك من تذليل للعقبات القائمة أمامه.

٢ ــ تغييب الشعب الفلسطيني، وصولاً إلى تذويبه وتصفية قضيته، لتتاح للمشروع الصهيوني فرصة تهويد فلسطين، أرضاً وشعباً وسوقاً، ولتقوم القاعدة الآمنة لهذا المشروع بشقيه المذكورين.

أما في جانبه الامبريالي، فإن أمن الكيان يعتمد، أولاً وقبل كل شيء، على الانجاز والنجاعة في الأداء. فبالنسبة إلى المركز الامبريالي، الذي يشكل «البلد الأم» بالنسبة إلى اسرائيل، وهو اليوم الولايات المتحدة الأميركية، فإن مسألة استمرار دعمه لها تتوقف على المبدأ الرأسمالي العام (الكلفة والمردود)، وبالتالي، اعتبارات: هل تشكل اسرائيل ذخراً، أم عبئاً لا طائل تحته. فلإسرائيل دور تلعبه في الاستراتيجية العامة، لتجسيد السياسة العالمية لذلك المركز. وما دامت اسرائيل تلعب ذلك الدور، فإن المركز لن يتخلى عنها. وطبيعي أنه كلما ازدادت نجاعة اسرائيل في أدائها لدورها، كلما ازداد تعلق المركز بها، وازدادت، بالتالي، قدرتها هي على تثبيت خصوصية علاقتها به، وبالتالي، موقعها المتميز في استراتيجيته الكونية.

الآلة العسكرية تعوض فشل المؤسسات الاستيطانية

يتضح لنا الآن، وبعد قرن كامل من العمل الصهيوني، وبعد حوالى ثلث القرن على قيام اسرائيل، أن المشروع الصهيوني، بمؤسساته الاستيطانية، قد فشل في تحقيق شقه اليهودي؛ فلا هو نجح في حل «المسألة اليهودية»، ولا هو استطاع تهويد فلسطين وتغييب شعبها، وصولاً إلى تذويبه وتصفية قضيته. ومعروف أن العمل الصهيوني لم ينجح، حتى الآن، في حمل أكثر من ٢٠ ٪ من يهود العالم على الاستيطان في فلسطين. وبينما كانت الفكرة الأصلية أن تهاجر الأغلبية من يهود العالم إلى فلسطين، وتستوطن فيها، وتشكل دولة قومية على أنقاض أهل البلد الأصليين، وتبسط حمايتها على الأقلية اليهودية المتبقية في الخارج، فإن الذي حدث هو العكس تماماً؛ إذ استوطنت في فلسطين الأقلية فحسب، وظلت هذه بحاجة ماسة إلى دعم الأكثرية في الخارج، بل وإلى حمايتها. ومن هنا، فقد قصَّر الاستيطان الصهيوني في تهويد فلسطين، رغم احتلالها كلها. ونظرة على التوزيع الديموغرافي لهذا الاستيطان تكفي لإثبات هشاشته، وعجزه عن الانتشار في جميع أنحاء فلسطين بكثافة. وفوق ذلك، فإن هذا الاستيطان لم يستطع بناء ذاته والوقوف على رجليه بمفرده. وبالاختصار، فإن الصهيونية لم تستطع، حتى الآن، أن تهود فلسطين، لا أرضاً، ولا شعباً، ولا سوقاً. وتبقى هذه المشكلة هاجس القيادة الصهيونية الأكبر، كما يبدو واضحاً من مداولات المؤتمرات الصهيونية المتعاقبة.

ورغم كل الجهد الذي بذله العمل الصهيوني في تغييب الشعب الفلسطيني، وضرب تماسكه وصولاً إلى تذويب شخصيته وتصفية هويته الوطنية، فإن هذا الشعب قد صمد حتى الآن وأبدى مقاومة عنيفة للمشروع الصهيوني، بكل جوانبه وأهدافه. فالحضور الفلسطيني الواسع اليوم، مادياً على ساحة الصراع، وكذلك حضارياً وسياسياً، هو الرد الحازم والصحيح على الدأب الصهيوني لتغييبه وتذويبه. ومعلوم أن الذي حسم الصراع العربي ــ الصهيوني في فلسطين هو الآلة العسكرية الصهيونية، وليس المؤسسات الاستيطانية بنشاطها التراكمي. والأوضاع الشاذة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وكذلك أرضه الوطنية، قد جاءت نتيجة الحسم العسكري أصلاً. فقد طرد هذا الشعب من أرضه وشرد، وكذلك استعمر واحتل، ليس بفعل نجاح «الوكالة اليهودية» في اغراق فلسطين بالمهاجرين، ولا بفعل «الصندوق القومي اليهودي» في امتلاك كل الأرض

الفلسطينية، ولا بفعل المؤسسات الاستيطانية الأخرى في الهيمنة على اقتصاد البلد، بحيث لم يبق فيها متسعاً لأهلها الأصليين. وإنما كان بالطرد بالعنف الفاشي المسلح الذي مارسته الآلة العسكرية الصهيونية على الشعب الفلسطيني.

وإزاء فشل المؤسسات الاستيطانية في العمل الصهيوني، عمدت قيادته إلى التركيز على دور الآلة العسكرية، وبالتالي، على الشق الامبريالي من المشروع برمته، تعويضاً لهذا الفشل؛ مما أدّى بالضرورة إلى عسكرة اسرائيل، وجعل الشق اليهودي منها يعتمد في بقائه على انجازات الآلة العسكرية، أي على تنامي الدور الامبريالي للمشروع الصهيوني. وباعتمادها هذا النهج، أدخلت القيادة الصهيونية مشروعها في حلقة مفرغة من العسكرة؛ إذ كلما قصرت المؤسسات الاستيطانية في أداء دورها، جاءت الآلة العسكرية لتعوض عن ذلك التقصير. وهكذا صادرت تلك الآلة دور المؤسسات الاستيطانية، واضطلعت بالمهمة المزدوجة:

(أ) حماية الاستيطان وتوسيع رقعته والاسهام في بنائه، أي «تأمين القاعدة»، سواء للاستيطان أو لآلة العدوان.

(ب) الدور الامبريالي في التصدي لحركة الجماهير وضربها، من أجل تطويعها لإملاءات «المشروع الامبريالي الأم».

ونتيجة لهذا الدور الهام الذي اضطلعت به الآلة العسكرية الصهيونية، فقد نمت وتطورت بشكل لا يتوازى مع بقية مؤسسات الكيان؛ مما جعله أشبه بثكنة عسكرية منه بدولة عادية. وكان لا بد أن ينعكس ذلك في مفهوم القيادة الصهيونية لأمن كيانها على الصعيد الاستراتيجي. وهذا الكيان، كما ورد أعلاه، تربط شقيه: الاستيطاني والامبريالي، علاقة عضوية، انعكست، بطبيعة الحال، كعلاقة عضوية تربط «المشروع الصهيوني الابن» بـ «المشروع الامبريالي الأم». وقيادة العمل الصهيوني، التي وعت أبعاد مشروعها الاستيطاني، منذ البداية، قد ربطت الشق اليهودي منه، الرامي إلى بناء دولة يهودية، بالشق الامبريالي، المتمثل في بناء الآلة العسكرية الصهيونية وتسخيرها لتنفيذ استراتيجية المشروع الأم، التي في أعلى سلم أولوياتها التصدي لحركة الجماهير العربية وضربها واحباطها. وهكذا تشكلت العلاقة الجدلية بين شقي المشروع الصهيوني ــ الاستيطاني والعدواني: الأول في فلسطين، والثاني في العالم العربي. أما في فلسطين، فقد تركز العمل الصهيوني على تأمين القاعدة، سواء للاستيطان أو للعدوان، مما ترتب عليه تهويد فلسطين وتغييب شعبها؛ وهو ما أخفق المشروع الصهيوني في تحقيقه، حتى الآن. وأما في العالم العربي، فقد توجه النشاط الصهيوني إلى الإسهام في تطويع حركة الجماهير العربية لإملاءات المشروع الامبريالي الأم، وهو الدور الذي لم يستكمل بعد. وعلى هذين المبدأين قامت العقيدة الأمنية للكيان الصهيوني، خاصة على صعيد الاستراتيجية العليا المتعلقة باقامته ومبرر وجوده. فمن جهة، هناك ضرورة ضمان «أمن القاعدة»، وهو الأمن الذي لن يستتب إلاّ بتهويد فلسطين كلها وتصفية قضية شعبها، ومن الجهة الأخرى، هناك «أمن مبرر البقاء»، الذي يعتمد على النجاح في الأداء والقيام بالدور الموكل إليه، وهو الأمن الذي لا يستتب دون التحكم بالمسارات السياسية لحركة الجماهير العربية.

وواضح أن المشروع الصهيوني قد طرح على هامش المشاريع الامبريالية الكبرى،

إزاء الشرق الأوسط، وأنه تمَّ بعمل مشترك بين الحركة الصهيونية وهذا المركز الامبريالي، أو ذاك، مشكلاً، وكل في حينه، البلد الأم بالنسبة إلى المشروع. وقد جرى بناء المشروع بنهج استيطاني وبشكل تراكمي، انطلاقاً من نقطة الصفر في العلاقة بين المستوطنين والأرض المعنية ــ فلسطين؛ وكل ذلك في اطار استراتيجية تنفيذ المخططات الامبريالية الشاملة. وكان عندما تضمن الحركة الصهيونية مشاركة مركز امبريالي في مشروعها، ينحصر نشاطها داخله في صياغة استراتيجية تنفيذ مشروعه العام، بحيث تضع مصالحها المرحلية في قلب تلك الاستراتيجية. وهذا النشاط هو ما يسمى عادة «اللوبي الصهيوني». هكذا حصل في لندن، قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها، واستطراداً، لفترة طويلة ابان الانتداب البريطاني في فلسطين. ثم انتقل مركز النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية إلى الولايات المتحدة، بقرار اتخذ في «مؤتمر بلتمور»، عام ١٩٤٢، ولا يزال يقبع هناك إلى يومنا هذا، حيث طور شبكة علاقاته، وكذلك نهجه وأساليب عمله، فأصبحت الولايات المتحدة تشكل البلد الأم لإسرائيل بكل معنى هذه الكلمة.

ونظراً لطبيعة العلاقة القائمة بين المشروع الصهيوني الابن، وبين المشروع الامبريالي الأم، فإن تطور الأول، وبالتالي صياغته، ظلا محكومين بإملاءات الثاني واعتباراته. والمشروع الابن، الذي لا يزال قيد الإنشاء، ولم يستكمل بناءه الذاتي بعد، بقي، وهو يعمل على تثبيت استيطانه، يسعى لربط نفسه في استراتيجية تجسيد المشروع الأم، وبالتالي، ترسيخ مبرر وجوده في المركز، عبر الدور الذي يلعبه، فعلاً أو قوةً، في خدمة المصالح الامبريالية في المنطقة. وكذلك، فإن الشراكة التي قامت بين الحركة الصهيونية والمراكز الامبريالية لم تكن بطبيعة الحال، متكافئة؛ إذ كان لا بد لها أن تعكس موازين القوى بين الشريكين، وبالتالي، أن يكون المركز هو الشريك الأكبر في المشروع الصهيوني. ويترتب على ذلك أن يكون المركز هو صاحب القرار في توجه المشروع، وهو الذي يحدد صياغته وتركيبته. ولما كانت مصلحة المركز تملي عليه أن يجعل من ذلك المشروع ثكنة عسكرية، فقد كان له ذلك، رغم كل ما قد يكون ساور القيادة الصهيونية، وبالتالي الاستيطان في فلسطين، من أوهام حول بناء دولة يهودية عادية. وهكذا، ونظراً لطبيعة الشراكة التي اقامتها مع المراكز الامبريالية، فقد وضعت الحركة الصهيونية نفسها على سكة أوصلتها إلى حيث هي اليوم، وحكمت تطور مشروعها وصولاً إلى وضعه الراهن، حيث تغلب سمة الثكنة فيه على ملامح الدولة القومية. ولكن الآلة العسكرية الصهيونية، التي صادرت مهام المؤسسات الاستيطانية، وأصبحت العمود الفقري للمشروع الصهيوني برمته، والرافعة التي تثبت الاستيطان في فلسطين، ليس بمقدورها، مهما عظمت، أن تكون البديل لذلك الاستيطان، أو على الأقل، ليس على المدى البعيد.

ضمان موقع متميز في الاستراتيجية الأميركية هو حجر الزاوية في «أمن اسرائيل القومي»

إن التنامي السريع وغير المتوازن للآلة العسكرية الصهيونية قد أدّى إلى تحريك مسارين متكاملين، وبالتأكيد مترابطين جدلياً، كان من شأن تفاعلهما أن يدفع نحو المزيد

من عسكرة اسرائيل، وصولاً إلى ما هي عليه الآن. فوجود هذه القوة العسكرية المتوافرة محلياً قد زاد من جاذبية استعمالها لدى المراكز الامبريالية، في مجمل المغامرات العسكرية التي تقوم بها تلك المراكز في المنطقة. وبالمقابل، فإن وجود تلك القوة عزز الاغراءات، لدى القيادة الصهيونية، لتوظيفها والافادة من مردود خدماتها، في بناء الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، والذي يعاني من أزمة خانقة. وازاء هذا الوضع الذي تشكل، أصبحت تلك الآلة العسكرية هي القاسم المشترك الأدنى بين اسرائيل والمركز الامبريالي الأول ــ واشنطن. فالقيادة الاسرائيلية، من جانبها، أصبح مبدأ «العرض والطلب» يحكم قرارها في توظيف هذه القوة العسكرية. ومن جانب المراكز الامبريالية، تحكّم مبدأ «الكلفة والمردود»، في قرار استخدام تلك القوة. وهكذا قام، بين الجانبين: القيادة الصهيونية والمراكز الامبريالية، نوع من الشراكة ظلت غير متكافئة. وتعكس موازين القوى بين الشركاء، مما جعل من اسرائيل ظاهرة امبريالية، أكثر منها دولة يهودية.

ونتيجة لاعتماد القيادة الصهيونية مبدأ تعويض فشل المؤسسات الاستيطانية في أداء دورها، بتقوية الجيش الاسرائيلي وتوسيع دائرة نشاطه العدواني، تعزز موقع ذلك الجيش في اسرائيل، فطغى طابع الثكنة فيها على سمة الدولة. ونظراً لأهمية الدور الذي أنيط بذلك الجيش، سواء على صعيد حماية الاستيطان اليهودي وتوسيع رقعته والاسهام في تثبيته وتطويره، أم القيام بدوره العدواني، خارج حدود احتلاله، فقد جهدت قيادة العمل الصهيوني في رفده بوسائل القوة اللازمة له، ليستطيع الأداء بنجاعة، فنما وتطور، بشكل بارز، مما لفت انتباه المراكز الامبريالية لإمكانات الافادة منه. وراحت هذه المراكز ترعاه وتغدق عليه الدعم. وهكذا التقى الشريكان، ومن خلال المصلحة المشتركة، على إسناد دور متزايد باطراد لهذا الجيش، متناسب مع تعاظم قوته، وبالتالي، على تهيئة مستلزمات نجاعته في الأداء. وكان طبيعياً أن ينعكس ذلك في العقيدة الأمنية للقيادة الصهيونية. فكلما تصاعدت أزمة المشروع الصهيوني في شقه اليهودي، راحت قيادته تعوض الفشل الاستيطاني بالتركيز على الشق الامبريالي، عبر بناء الآلة العسكرية وتوسيع دائرة نشاطها وزجها، أكثر فأكثر، في الانخراط في المخططات الامبريالية ازاء المنطقة.

والواقع، أن عسكرة المشروع الصهيوني لم تكن وليدة الصدفة، كما أنها ليست حديثة العهد. فبناء الآلة العسكرية، وتطويرها بشتى الوسائل والأشكال قد رافق الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ بدايته. ففضلاً عن الفيالق اليهودية التي أعدتها ودفعتها للقتال إلى جانب الحلفاء، في الحربين العالميتين: الأولى والثانية، عمدت الحركة الصهيونية إلى انشاء قوة عسكرية في المستوطنات في فلسطين، وإعدادها للقيام بدورها في المستقبل. واستمر هذا النهج، وبوتيرة متصاعدة، بعد قيام الكيان؛ ولعب رئيس حكومته الأول، دافيد بن ــ غوريون، دوراً مركزياً في هذا التوجه، وسار خلفه من بعده على خطاه. وهكذا، ولاثبات قدرتها العسكرية، وبالتالي إقناع المراكز الامبريالية أن بامكانها الاعتماد على اسرائيل كشرطي المنطقة، دخلت القيادة الصهيونية في المؤامرة الثلاثية للعدوان على مصر في حرب السويس. وكان لنجاح هذه التجربة، على الأقل عسكرياً، أثر بالغ في تشجيع القيادة الاسرائيلية على المضي قدماً في هذا النهج، كما لفت ذلك انتباه أميركا إلى امكانات توظيف قدرات اسرائيل العسكرية في خدمة مشاريعها المستقبلية. وعاودت

اسرائيل الكرة، ولكنها قامت بها منفردة هذه المرة، في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ مما رفع مكانة اسرائيل في العالم الرأسمالي، وخصوصاً في أميركا، وعزز موقع الجيش فيها بشكل صارخ. وقد فتحت حرب حزيران (يونيو) صفحة جديدة في تطور ارتباط الآلة العسكرية الاسرائيلية بالمركز الامبريالي في واشنطن، بحيث أصبحت امتداداً لأدواته فعلاً.

إن تغليب الشق الامبريالي على اليهودي في المشروع الصهيوني، بينما لا يزال هذا الأخير قيد الإنشاء ولم يستكمل بناءه الذاتي بعد، قد أدّى بالضرورة إلى توثيق ارتباط اسرائيل بالمركز الامبريالي. ونظراً لأن هذه العلاقة تقوم أصلاً على قاعدة عدوانية، فقد توطدت علاقة اسرائيل بأكثر البؤر السياسية والاقتصادية رجعية على الساحة الأميركية، أي بالمجمع الصناعي ــ الحربي. وبذلك دفعت القيادة الصهيونية اسرائيل إلى الانحياز الكامل لمعسكر التوتير في العالم، وإلى العداء المكشوف لقوى السلام والانفراج الدوليين، مما زاد الاستقطاب في المواقف إزاء اسرائيل، سواء على الصعيد العالمي، أو في الولايات المتحدة الأميركية. وكان لكل ذلك أثره السلبي على مجمل جوانب الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، بدءاً بانحسار الهجرة اليهودية إلى اسرائيل. وانتهاءً بالانقسام الطائفي فيها. وطبيعي أن ينعكس هذا الوضع على العقيدة الأمنية التي تحكم تصرف القيادة الصهيونية، في عملها لتثبيت الكيان واستكمال بنائه. ومن هنا تهافت تلك القيادة على الانخراط في الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة الأميركية، خاصة إزاء الشرق الأوسط، وتفانيها في إثبات نجاعة قدرتها العسكرية، وتلهفها على ضمان موقع متميز لها في المحاور السياسية ــ العسكرية التي تشكلها أميركا في المنطقة. ونظراً لحيوية هذا الأمر بالنسبة إلى اسرائيل، فإن قيادتها أصبحت ذات حساسية عالية لإمكان دخول أي طرف محلي في تنافس معها على ذلك الموقع المتميز في الاستراتيجية الأميركية.

اسرائيل ــ عبء على أميركا أم ذخر استراتيجي لها؟

واضح أن اسرائيل لم تستطع بناء اقتصاد مستقل، وأن الدعم الذي يصلها من «الجباية اليهودية» لا يكفي لسد احتياجاتها، فكان لا بد لها أن تضمن مصادر تمويلية أخرى، تسد العجز في ميزان مدفوعاتها. ونظراً لطبيعة الشراكة غير المتكافئة التي أقامتها الحركة الصهيونية مع هذا المركز الامبريالي، أو ذاك، من أجل إقامة اسرائيل، فإن تلك المراكز، التي كانت الشريك الأكبر في المشروع الصهيوني، جنت منه فوائد أكبر. وهكذا قدّمت اسرائيل، بحصيلة نشاطها العسكري والسياسي، إلى المراكز الامبريالية أكثر مما استفادت هي نفسها من عملها. فالأكيد أن الولايات المتحدة تجني، بفعل اسرائيل، مكاسب من المنطقة تفوق ما يعود منها على اسرائيل ذاتها، أضعاف أضعاف. ومع ذلك، فإن حاجة اسرائيل المتزايدة إلى الدعم الاقتصادي الأميركي أخذت تهددها بامكان أن ترتسم صورتها في نظر الرأي العام الأميركي وكأنها عبء على دافع الضرائب الأميركي، مما قد يستتبع حصول ارتداد لدى الإدارة الأميركية عن هذا الدعم، تحت ضغط جماهيري، مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج على مستقبل المشروع الصهيوني الذي لا يزال قيد الإنشاء. وإزاء مثل هذه الامكانية، كان لا بد للقيادة الصهيونية من أن تأخذ بعين الاعتبار موقع الجالية اليهودية على الساحة الأميركية، وبالتالي، قدرة «اللوبي الصهيوني»

على الاستمرار في نشاطه على تلك الساحة. وعليه، فقد ضغطت زعامة تلك الجالية، واستجابت لضغطها القيادة الاسرائيلية، للعمل الجاد على تحويل اسرائيل إلى ذخر للاستراتيجية الأميركية العالمية، بدلاً من جنوحها نحو أن تصبح عبئاً عليها. فعمدت القيادة الاسرائيلية إلى الدفع باتجاه انخراط الآلة العسكرية الصهيونية، وهي الشيء الوحيد الذي تستطيع تقديمه، في الاستراتيجية الأميركية العامة.

واليوم، والولايات المتحدة تسعى، تحت يافطة «التسوية السلمية»، لإنشاء تشكيل سياسي ــ عسكري في المنطقة، همه حماية المصالح الأميركية في الخليج، تعمل اسرائيل جاهدة على الانخراط في هذا التشكيل، وبموقع متميز، يتناسب مع تقييمها لوزنها العسكري في المنطقة، ويكفل لها استمرار العلاقة الخاصة مع واشنطن، وبالتالي، يضمن لها مردوداً اقتصادياً وفيراً، تعتقد أنه يعينها على استكمال مشروعها الاستيطاني. وفي المفاوضات مع نظام السادات، التي أدت إلى «المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية»، نجحت اسرائيل في تحجيم دور السادات وحصره في مصر، درءاً لإمكانية أن يدخل في تنافس معها على دورها المتميز في الاستراتيجية الأميركية. وهذا يفسر مسار المفاوضات بين الطرفين، برعاية واشنطن، خاصة منذ مبادرة السادات، حيث انتقل من التضامن العربي، خروجاً من مظلة النفط وقيادة السعودية، وارتبط بعجلة الأحلاف العسكرية الأميركية، ليجد نفسه في خندق واحد مع اسرائيل، وبالتالي في تحالف موضوعي معها. ولكنها إذ قبلت به حليفاً، لم ترضَ أن يكون متكافئاً معها، فعملت على تحجيمه، وبالتالي، توضيب موقعه خلفها في التسلسل التنظيمي، في التشكيل الأميركي الجديد في المنطقة.

والآن، إذ يجيء دور السعودية، تعمل القيادة الاسرائيلية على توضيبها، إسوة بما فعلت بالسادات. ومن هنا موقفها من «مبادرة فهد»، ومن صفقة طائرات «أواكس». فاعتراض اسرائيل على بيع أميركا مثل هذه الطائرات إلى السعودية يعود، أصلاً، إلى أسباب سياسية وليست عسكرية. فاسرائيل لا تخشى من طائرات «أواكس» في أيدٍ سعودية، بقدر ما تخشى من السعودية وهي تحصل على تلك الطائرات، وما قد يرمز إليه ذلك من نظرة واشنطن إليها، وبالتالي، إلى موقعها في الاستراتيجية الأميركية، وإمكان أن تدخل في تنافس مع اسرائيل، على خصوصية العلاقة مع واشنطن. وكما نجحت اسرائيل في دفع نظام السادات إلى فك الارتباط بين شقي «كامب ديفيد»: المصري والفلسطيني، هكذا تسعى اليوم لقطع الطريق على امكانية أن تلعب السعودية دوراً في «حل القضية الفلسطينية»، وبالتالي، إعطائها «دوراً قومياً» من شأنه أن يعينها في سعيها لقيادة العالم العربي. وواضح أن «المبادرة السعودية» أتت في سياق النشاط الأميركي لإنشاء التشكيل السياسي ــ العسكري في المنطقة.

إن وعي مفهوم القيادة الاسرائيلية لأمن كيانها الاستراتيجي هو المفتاح لإدراك ما يكمن وراء تصرفها في مفاوضات «التسوية»، بدءاً بموقفها من «مؤتمر جنيف»، ومروراً بسلوكها مع النظام المصري، وصولاً إلى رد فعلها على «المبادرة السعودية». فمنذ البداية، كان واضحاً أن اسرائيل، بموقعها الراهن، خاصة بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر)، وعلامة الاستفهام الكبرى التي وضعت على فاعلية الجيش الاسرائيلي، لم تكن ترغب في تسوية، ولو مرحلية، على أرضية انجازاتها في تلك الحرب. فكما أنها، على صعيد بنيتها

الذاتية، لم تكن مهيَّأة لإنجاز تسوية شاملة ونهائية، هكذا لم تكن اسرائيل مستعدة للقبول بموقع في الاستراتيجية الأميركية ازاء المنطقة، يتسق مع نتائج حرب تشرين الأول (أكتوبر)، ويتناسب مع أداء جيشها في تلك الحرب. فاسرائيل، كمشروع استيطاني لا يزال قيد الانشاء، مع الخلل القائم فيها، على صعيد البنية التحتية، المتمثل في عدم التوازن بين الجغرافيا والديموغرافيا من مقومات بنائها ككيان سياسي، وكذلك الكوابح الأيديولوجية لدى القيادة الاسرائيلية، كونها لم تجسد منطلقاتها الصهيونية على ارض الواقع، كانت ترى في مشاريع التسوية المطروحة عليها خطراً يهدد أمنها الاستراتيجي، على صعيد الشق اليهودي من المشروع الصهيوني. بالمقابل، فإن تلك المشاريع، مع ما تضمنته من شروط سياسية، تعتبرها اسرائيل لصالح أطراف منافسة، فعلاً أو قوةً، شكلت كابحاً لدى قيادتها، ناجماً عن القلق على دورها الامبريالي، وبالتالي، على خصوصية علاقتها مع أميركا، التي تشكل حجر الزاوية في مفهوم تلك القيادة لأمن اسرائيل «القومي». من هنا كان التردد الاسرائيلي، ومحاولات المماطلة والمناورة، بل والعجز الواضح لدى القيادة التي أدارت المفاوضات، عن اتخاذ قرارات حاسمة بشأن «التسوية»، إلى أن جاءت مبادرة السادات وأخرجت تلك القيادة من ارتباكها.

لكن هذا الرفض الاسرائيلي للتسوية، بل العجز عن انجازها، كان يصطدم باستراتيجية تنفيذ المشروع الأميركي العام، أي بناء التشكيل السياسي ــ العسكري في المنطقة، والذي أصبح أكثر الحاحاً، بعد سقوط نظام الشاه في ايران والتدخل السوفياتي في أفغانستان. وتشكل وضع حرج بين واشنطن واسرائيل، حيث كانت الأخيرة غير قادرة على التكيف مع متطلبات تجسيد مشروع الأولى، والأولى غير قادرة على تلبية رغبات الثانية في اطار استراتيجية مشروعها. فلكي يقوم التشكيل الأميركي، كان لابد من تسوية «النزاع العربي ــ الاسرائيلي»، على الأقل كما هو مطروح. ولكي تتم التسوية، كان لا بد لاسرائيل من اتخاذ قرارات حاسمة لتحديد حدودها الجغرافية والبشرية والسياسية، في حين أنها غير مهيَّأة لمثل هذه القرارات، وأن قيادتها أعجز من ذلك. ومع ذلك، فإن طبيعة الشراكة غير المتكافئة بين الجانبين تملي على اسرائيل الرضوخ لإملاءات مصالح البلد الأم، وبالتالي، تمهيد الطريق أمام المشروع الأميركي، كما تمَّ التعبير عنه في «مبدأ كارتر»، الذي أعلنه في بداية العام ١٩٨٠. ولكن القيادة الاسرائيلية كانت تعي الأخطار المحدقة بـ«أمنها القومي»، كما تفهمه هي، وترى في قبولها لمشاريع التسوية المطروحة قطعاً للطريق على امكانية استكمال مشروعها، وفقاً للمبادىء الصهيونية التي لا يمكن لتلك القيادة تجاوزها في هذه المرحلة. وهكذا، ولأن الكيان الصهيوني، غير المستكمل إلى الآن، لا تزال تنقضه المرونة اللازمة للتعامل مع «قضايا مصيرية»، كان لا بد له من اللجوء إلى «التسويات المرحلية»؛ أي جعل ما يتم الاتفاق عليه «محطة» أخرى على طريق استكمال المشروع الصهيوني، مما يبدو واضحاً أنه لن يتم في المستقبل المنظور. وعلى توضيب هذه «المحطة» يدور الخلاف داخل الكيان الصهيوني، وبينه وبين أطراف «التسوية» الأخرى.

أما داخلياً، فهناك انقسام بين جمهور المستوطنين إلى فريقين شبه متكافئين، حول مسألة الأولوية بين مبدأين صهيونيين أساسيين هما: تكامل الأرض ووحدانية الشعب.

ولأنه لايمكن الجمع بينهما في الظروف الراهنة، ولا في المستقبل المنظور، كما لا يمكن لقيادة اسرائيل السياسية الحسم في أي منهما يأخذ الأولوية، تبقى تلك القيادة عاجزة عن اتخاذ القرار في هذا الشأن. وهي تجد نفسها أمام خيارين كلاهما مر: فإما أن تتمسك بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتتنازل، ولو مرحلياً، عن يهودية الدولة؛ وإما أن تتمسك بالمبدأ العنصري القاضي بـ «نقاء الدولة»، وعندها تتنازل عن تكامل الأرض. وإزاء هذه المشكلة تراوح القيادة الصهيونية، وتسوّف وتماطل. وفي الوضع الراهن يختلف جناحا العمل الصهيوني الأساسيان حول تقديم أحد المبدأين على الآخر. فبينما تعطي المعارضة الرسمية الأولوية لمبدأ «وحدانية الشعب»، وتطرح «الحل الوسط الإقليمي»، كخطوة مرحلية؛ يعطي التكتل الحاكم الأولوية لمبدأ تكامل الأرض، وبالتالي، العمل على ضم المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. فـ «المعراخ» المعارض يريد التخلص من التجمعات السكانية العربية في الضفة والقطاع، مرحلياً، على أن يستكمل احتلال الأرض لاحقاً؛ بينما يذهب «الليكود» الحاكم إلى وضع اليد على الأرض، حالياً، على أن يتم طرد السكان الأصليين منها في المستقبل. ومن هنا يطرح «المعراخ» «الخيار الأردني» كمشروع للتسوية «المحطة»، بينما يطرح «الليكود» «الادارة الذاتية» للغرض نفسه. ومشروع بيغن للإدارة الذاتية، الذي يرمي إلى بسط السيادة الاسرائيلية على الأرض، دون ضم السكان إلى المواطنية في الدولة اليهودية، هو عبارة عن مسخ وجود ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني إلى منزلة اللاجئين على أرضهم، و«تسوية» أوضاعه هناك بأحوال بقية الفلسطينيين في شتاتهم: أي «تلجيء» ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الاسرائيلي، كخطوة أخرى على طريق ضرب تماسكه ووحدته، وبالتالي، تغييبه السياسي، وصولاً إلى تذويبه المادي. وبذلك، ترى قيادة العمل الصهيوني الراهنة أنها تحقق خطوة أخرى كبيرة، على صعيد تثبيت أمن القاعدة الاستيطانية للمشروع الصهيوني في شقه اليهودي، والذي، كما ورد أعلاه، لا يستتب إلاّ بتغييب الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته.

أما خارجياً، فهناك إجماع صهيوني، مع بعض الاختلاف الشكلي في وجهات النظر، على حيوية الانخراط الاسرائيلي في الاستراتيجية الأميركية ازاء المنطقة، وبموقع متميز، يتناسب مع تقديم القيادة الاسرائيلية لوزن كيانها السياسي وحجمه العسكري، بالمقارنة مع الأطراف المحلية الأخرى التي ستنضوي في التشكيل السياسي ــ العسكري المزمع إقامته. وهي لذلك، تريد أن تضمن استمرار «خصوصية العلاقة» مع واشنطن، وأن تدرأ أية امكانية، ولو ضئيلة، لدخول أحد الأطراف المحلية في تنافس معها على الخطوة لدى المؤسسة الحاكمة في المركز الامبريالي الأول ــ واشنطن.

وترى القيادة الاسرائيلية أن تحقيقها لهذا الهدف يضمن «أمن كيانها القومي»، في شقه الامبريالي الذي صادر مهمات الشق اليهودي، وأصبح يتولى التعويض عن أي فشل أو تقصير للمؤسسات الاستيطانية في أداء دورها. ولقد نجحت القيادة الاسرائيلية، بزعامة مناحيم بيغن، في تحقيق هدفها هذا، في المفاوضات على انجاز «المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية»، حيث حجمت دور النظام المصري في المشروع الأميركي، وقطعت عليه الطريق للعب «دور قومي» في ما يسمونه «حل القضية الفلسطينية»، وذلك لتحول دون إمكان أن يتبوّأ ذلك النظام موقعاً في قيادة العالم العربي، من شأنه أن يؤهله للدخول في

تنافس معها على خصوصية علاقتها بواشنطن. واليوم، وإذ تسلك السعودية طريق «مبادرة فهد»، تعمل القيادة الاسرائيلية على ترتيب أوضاعها، لكي تضع الحكم السعودي على سكة توصله إلى حيث انتهى النظام المصري، سواء على الصعيد العربي العام، أم على الصعيد الفلسطيني الخاص.

إن التصريح بـ«التعاون الاستراتيجي» بين اسرائيل وأميركا هو بمثابة الاعلان عن السعي لانخراط اسرائيل في التشكيل السياسي ــ العسكري الذي يجري انشاؤه في المنطقة، على أرضية «مبدأ كارتر» والذي يركز في مرحلته الراهنة على مصر واسرائيل ومحاولة جذب الأردن والسعودية. ويقوم هذا التشكيل على مبدأ التواجد العسكري الأميركي في الدول المشاركة فيه، سواء في زمن الحرب أم السلم، وفي قواعد ثابتة أو عائمة. كما يعتمد على قوات التدخل السريع الأميركية، مع كل ما يترتب على ضرورة سرعة نقلها ووصولها إلى ساحة عملها من تطوير للمرافق المحلية، من مطارات وموانىء وغيرها؛ ووضعها، عند الحاجة، تحت تصرف تلك القوات. وكذلك فإن مخطط التشكيل ينطوي على تحديد مناطق تحشيد للجيوش، وتخزين للأعتدة والذخائر والمؤن والوقود وسواها، تقوم الجيوش المحلية، أو بعضها بحراستها وصيانتها... الخ. وتنطوي فكرة التشكيل على تقوية الجيوش المحلية وتسليحها وربطها ببعضها في مخطط استراتيجي، يمكنها من مساندة بعضها بعضاً عند الحاجة. كما يقوم بين أطراف التشكيل، المحلية والخارجية، «تعاون اقتصادي»، تدعم، بموجبه، الدول الغنية الأخرى الفقيرة، وكل ذلك برعاية الولايات المتحدة وتنسيقها، وتحت شعارات التهويل بالخطر على «أمن المنطقة واستقرارها» من «النوايا التوسعية» للاتحاد السوفياتي، ومن «الحركات الراديكالية الحليفة له محلياً».

وترى القيادة الاسرائيلية أن هذا الاعلان عن «التعاون الاستراتيجي» يأتي بمثابة «حلم قد تحقق». فمن زاوية نظرها، جاء الاعلان ليضع النقاط فوق الحروف في ما يتعلق بموقع اسرائيل في الاستراتيجية الأميركية العامة؛ حيث تكون اسرائيل ذخراً استراتيجياً هاماً للولايات المتحدة وليس عبئاً عليها. وهي تعتقد أنها بهذا قد ضمنت موقعها المتميز في التشكيل الجديد، وبالتالي، استمرار «العلاقة الخاصة بأميركا»، والتي تعتبرها حجر الزاوية في ما تسميه «أمنها القومي». ومن شأن هذا الاعلان، الذي يثبت أمن الشق الامبريالي من المشروع الصهيوني، أن يرفد الشق اليهودي بمقومات الحياة، كما تعتقد القيادة الاسرائيلية. فهي تتطلع إلى أن يعود عليها الإنخراط في التشكيل السياسي ــ العسكري بمردود اقتصادي وفير، يعينها على استكمال مشروعها الاستيطاني، الذي لا يزال قيد الانشاء. وفوق ذلك، فالقيادة الاسرائيلية ترى أن هذا الموقع المتميز، والأهمية التي تحتلها الآلة العسكرية الاسرائيلية في التشكيل، من شأنهما أن يعينا تلك القيادة على ابتزاز أطراف التشكيل الأخرى على صعيد البعد الفلسطيني من «أمنها القومي»؛ حيث تعتقد أنه سيكون بمقدورها، عبر فاعليتها في هذا التشكيل، أن تشطب منظمة التحرير الفلسطينية من المعادلة السياسية في المنطقة، وبالتالي، أن تتقدم خطوة أخرى نحو تثبيت «أمنها القومي» بتغييب الشعب الفلسطيني وقضيته عن المسرح.

وعلى أي حال، فإن الولايات المتحدة واسرائيل ماضيتان في تجسيد بنود هذا

«التعاون الاستراتيجي»، الذي يبقى انجازه رهناً بنيَّة واشنطن في تنفيذه بحذافيره، وهذا يعتمد إلى حد كبير على ما تفعله، أو لا تفعله، الأطراف العربية المعنية.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

الفلسطينيون
ماضٍ مجيد ومستقبل باهر

تأليف
د. عزت طنوس